شنـاشيـل

الخزاعي والهاشمي.. نائبا الكشخة

■ عدنان حسين

على الدوام يبدو لي عضو مجلس النواب غير المُفعّلة عضويته حتى الآن ونائب رئيس الجمهورية السابق طارق الهاشمي نسخة مُقلّدة في الشكل (التصرفات والملبس) لصدام حسين، لكن دخل على الخط في الأيام الأخيرة منافس قوي له هو عضو المجلس ووزير التربية السابق خضير الخزاعي. ففي أحدث تصريح له (السومرية نيوز) وبتلميح يقترب من التصريح هدّد السيد الخزاعي بتدمير كتلة "التحالف الوطني" البرلمانية وتفجير الوضع السياسي في البلاد في حال عدم مصادقة مجلس النواب على ترشحيه لمنصب النائب الثالث لرئيس الجمهورية. طبعاً لا يوجد لحد الآن نائبان أول وثان للرئيس، فمعظم زملاء الخزاعي في مجلس النواب لا يرون ضرورة لوجود أكثر من نائبين للرئيس كما كانت عليه الحال في الدورة السابقة، بل أن بعض النواب والكثير من أبناء الشعب العراقي لا يرون ضرورة لوجود أكثر من نائب لرئيس الجمهورية باعتبار ان مهمات وصلاحيات الرئيس في نظامنا الجديد غير الدكتاتوري محدودة. ولهذا لم يمرر البرلمان قانوناً مقترحاً بتسمية ثلاثة نواب للرئيس ليكون السيد الخزاعي واحداً منهم بالإضافة إلى السيد الهاشمي الذي ظلّ يتصرف طوال الأشهر الماضية باعتباره نائباً للرئيس مع ان صلاحية منصبه السابق انتهت منذ ستة أشهر.

كان صدام حسين في الماضي يهدد بان من يريد أخذ العراق منه سيجده حطاماً، وقد أوفى بتهديده. ومن وسط الحطام الذي خلفه لنا في كل أرجاء البلاد انبثق لنا السيدان الهاشمي والخزاعي وأشباه لهما كثيرون.

والنائب الخزاعي تولى وزارة التربية في الحكومة السابقة لمدة تزيد عن أربع سنوات، وهو أيضا زعيم لحزب سياسي، هو الدعوة الإسلامية – تنظيم العراق، المتحالف مع رئيس الوزراء السيد نوري المالكي في إطار كل من "دولة القانون" و "التحالف الوطني". وهو لم يحقق معجزة في وزارة التربية ليستحق ترقيته إلى مرتبة نائب الرئيس، بل أن الشواهد على عدم حسن الإدارة كثيرة ومنها قيام هيئة النزاهة حاليا بالتحقيق في عدة قضايا تتصل بالفساد المالي والإداري وهدر المال العام في وزارة السيد الخزاعي الذي حذّر في تصريحه من أن "استمرار عدم المصادقة على ترشحه للمنصب أو إعطاء حزبه حصة من الوزارات في الحكومة قد يؤدي إلى تدمير التحالف الوطني وتفجير الوضع السياسي في البلاد".

بموقفه هذا يتحدّى السيد الخزاعي رأي الأكثرية من زملائه في البرلمان والتي لا ترغب في زيادة المناصب العليا في الدولة، بل هو يتحدّى مشاعر وإرادة الشعب العراقي الذي يتطلع إلى ترشيق الحكومة الحالية وتقليص النفقات الإدارية، بما في ذلك رواتب ومخصصات رئاسة الجمهورية وأعضاء الحكومة والبرلمان وسائر أصحاب المناصب العليا والخاصة من أجل توفير الأموال لتأمين الخدمات الأساسية المُفتقدة في مختلف مناطق البلاد.

النائب الخزاعي، كما زميله مع وقف التنفيذ السيد الهاشمي، يُظهران بموقفهما احتقاراً للبرلمان، فبالنسبة لهما نيابة الرئيس التي ليس فيها إلا "الكشخة" أهم من النيابة عن الشعب في البرلمان، ولهذا يمتنع الهاشمي عن أداء القسم في مجلس النواب انتظاراً لتسميته نائبا للرئيس، فيما الخزاعي يُصرّ على ترك كرسي نيابة الشعب الى كرسي نيابة الرئيس حتى لو أدى ذلك إلى تدمير "التحالف الوطني" وتفجير الوضع السياسي في البلاد!

في ختام عمود أول من أمس (السبت) تساءلتُ إن كان في وسع أحد أن يعدّد أسماء عشرة أشخاص في دولتنا الحالية التي تشكلت في مطلع القرن الواحد والعشرين بالمستوى الفكري والثقافي لشخصيات ساهمت في بناء الدولة العراقية الحديثة في مطلع القرن الماضي من أمثال محمد رضا الشبيبي وروفائيل بطي وحسين جميل، وقد علّق أحد القراء متهكما (في صحيفة إيلاف الإلكترونية التي أعادت نشر العمود) بأنه يوجد في النظام الجديد من هم في وزن شخصيات العهد الملكي التي ذكرتها، وأورد اسم الخزاعي.. أوافقه تماماً، متهكما أيضاً، وأزيد انه في عهدنا الجديد يوجد العشرات بل المئات من هذا الوزن... الثقيل!

طالباني يهنئهم بمناسبة الأول من أيار

عمال العراق في عيدهم: البرلمان مطالب بحمايتنا وإلغاء قوانين النظام السابق

□ بغداد / المدى

وجه رئيس الجمهورية جلال طالباني كلمة تهنئة إلى العمال العراقيين، بمناسبة عيد العمال العالمي، وفي ما يأتي نصها:

"يحتفل عمال العراق مع جميع عمال العالم بعيدهم السنوي في الأول من أيار، وهو اليوم الذي تستعاد فيه تضحيات ومعاناة وآمال الملايين من أبناء الطبقة العاملة ودورهم الأساس في صنع الحضارة والتقدم في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

وإذ نهنئ عمال العراق في هذا العيد الذي تكرس كيوم لمقارعة الدكتاتوريات والظلم وتأكيد قيم العدالة والمساواة، فإننا نستعيد معه هذا التاريخ المجيد الذي سطرته الطبقة العاملة العراقية خلال القرن العشرين واقترنت فيه نضالاتها المهنية بنضالاتها الوطنية، وهو تاريخ مشرف يفخر به العراقيون باختلاف مهنهم وانحداراتهم الاجتماعية كما يفخر به العمال.

وفي الاحتفال لهذا العام نؤكد أهمية تعزيز الجهود من أجل استنهاض مختلف قطاعات العمل وإعادة إحياء الكثير من المصانع والمعامل التي تضررت بفعل حروب الدكتاتورية المنهارة وسوء إدارتها وبفعل ظروف الإرهاب والعنف، ومن أجل تطوير الظروف المساعدة على استقدام الشركات والاستثمارات والالتزام بالحصة الأساس فيها للعمالة العراقية، وكذلك إتمام التشريعات التي تكفل العدالة والحقوق الكاملة للعمال.

أحر التهاني لعمال العراق ومن خلالهم إلى عمال العالم المحتفلين بعيدهم المجيد..وكل عام وعمالنا يرفلون مع شعبهم في عراق آمن وعادل وديمقراطي ومتقدم.

إلى ذلك، انطلقت صباح أمس الأحد، مسيرة ضمت المئات من العمال، نظمها الحزب الشيوعي العراقي، من ساحة الفردوس مرورا بشارع السعدون وصولا إلى ساحة التحرير وسط بغداد بمناسبة عيد العمال العالمي.

المتظاهرون رفعوا لافتات تطالب بحقوقهم المشروعة وإصدار قرار بإلغاء صفة الموظفين عن العمال وتنظيم قوانين تنظم عملهم وحياتهم المهنية.

وأن المتظاهرين معظمهم من الحزب الشيوعي العراقي ومن العمال الذين يعملون في القطاع العام وممثلي مصانع ومعامل في القطاع الخاص، حيث طالبوا بتشريع قوانين للعمل وتوفير فرص عمل أكثر للعاطلين.

إلى ذلك قال عضو الكادر النقابي لعمال السكك لطيف المشهداني إن "الحزب الشيوعي يدعو الجماهير العمالية وجميع الاتحادات والنقابات العمالية والتحرريين، ولجنة الاحتجاجات الجماهيرية في العراق والمجاميع الشبابية للوقوف جنبا إلى جنب مع الحزب الشيوعي في نضاله هذا من اجل يوم عمالي عالمي يليق بنضال الطبقة العاملة وحركتها التاريخية في العراق".

وأضاف أن "العمال العراقيين يطالبون مجلس النواب والحكومة بتشريع قوانين للعمل، وإلغاء جميع القرارات التي صدرت ضد العمال، ومنحهم حقوقهم بالكامل، والقضاء على الفساد والبطالة".

وطبقا لبيان أصدره المتظاهرون فأن "المطالب التي رفعتها الجماهير الثورية منذ ٢٥ شباط فبراير الماضي، هي مطالب كلها مطالب عمالية، أو مطالب للطبقة العاملة، وان الأول من أيار هو يوم لرفع هذه المطالب بصوت عال من قبل العمال أنفسهم في الساحات والشوارع العامة، وفي إضراباتهم واعتصاماتهم، خطوة مهمة لتوسيع الوضع الثوري".

وطالب البيان بـ"حرية الإضراب والتظاهر والتنظيم وإلغاء قانون التمويل الذاتي فورا، وتوفير العمل أو ضمانات البطالة وزيادة الحد الأدنى من الأجور وإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم وإطلاق سراح جميع المحتجزين من المتظاهرين ومحاكمة المجرمين الذين أطلقوا النار على المتظاهرين ومن يقف ورائهم وزيادة مفردات البطاقة التموينية.

وفي بيان منفصل طالب المتظاهرون بـ"إطلاق الحريات الفردية وإقرار فوري بحرية الإضراب والتنظيم وتشكيل المنظمات الجماهيرية والعمالية وإلغاء (مليشيات قيادة قوات بغداد وفرقة ١١ الاستخبارية) والمفسدين ومصادرة أموالهم وتقديمهم للمحاكمة وزيادة الحد الأدنى من الأجور على ألا تقل الزيادة عن ٥٠٠ ألف دينار عراقي".

ويصادف أمس الأحد عيد العمال العالمي، وعن اصل الاحتفال بهذا العيد يذكر ان مجموعة من القيادات النقابية في أمريكا، تبنّت عام ١٨٨٦ الدعوة لاعتبار الأول من أيار/مايو من ذلك العام يوماً للإضراب العام من أجل تخفيض ساعات العمل إلى ثمان في جميع المهن والصناعات، وقد حصلت مصادمات بين العمال والشرطة أدّت إلى سقوط عدد من القتلى، وألقي القبض على عدد من قيادات ذلك التحرّك وحوكموا، وأعدم أربعة منهم، ومنذ ذلك اليوم اتّسع الاهتمام باليوم الأول من أيار/مايو الذي صار ذكرى تستعاد كل عام، وما لبثت أن اعتبرت يوماً عالمياً للعمال.

السلم والتضامن يضيّف رضا الظاهر لقراءة التظاهرات

باحث: الحكومة تسعى إلى عرقلة حركة الاحتجاجات بخنق الحريات العامة

□ بغداد / اياس حسام الساموك

ضيّف المجلس العراقي للسلم والتضامن أمس الأول الكاتب والصحفي رضا الظاهر خلال ندوة حملت شعار "تأملات الحركة الاحتجاجية".

الظاهر نفى أن تكون هذه الفعالية أكاديمية إنما هي تأملات للحركة الاحتجاجية، وهي تأملات صحفية عن الحركة الاحتجاجية لتقديم أفكار أولية لمنهجية تستخدم لتحليل هذه الظاهرة التي بدورها ليست بالجديدة، مضيفا أن هذه الظاهرة قديمة إلا أنها احتوت على بعض المظاهر الحديثة، موضحا أن الاحتجاجات منذ ٢٠٠٣ موجودة ومستمرة في مختلف الأوساط السياسية والاجتماعية، مستدركا بالقول إن هذه المرة وبعد الأحداث التي جرت في تونس ومصر أسهمت بالتأثير على الوضع في العراق ونشأت سمات جديدة في الحركات الاحتجاجية.

وتابع الطاهر إن السمة الرئيسية في هذه الحركات هي مشاركة الشباب الواسعة في بغداد وغيرها من المحافظات، فضلا عن شمولها لجميع فئات الشعب فهي لم تحدد بمنطقة معينة ولا بفئة أو طبقة معينة، مبينا أن الاحتجاجات في مختلف محافظات العراق.

وتابع الظاهر إن المطالب مشروعة وعادلة وان الجماهير تسعى إلى المطالب السياسية مثل الكهرباء والخدمات والحريات والقضاء على البطالة وإنهاء حالات انتهاك حقوق الإنسان والإصلاح والقضاء على الفساد، وهي مطالب عادلة ومشروعة سواء ما كان يتعلق منها بالجوانب المطلبية الخدمية أو المطالب السياسية والاجتماعية.

واعتبر الظاهر موضوع انتهاك الحريات مثالا للمطالب الجماهيرية، مبينا إن هنالك انتهاكا صارخا وكبيرا للحريات في البلاد وكل من يتحدث عن إن هنالك حقوق إنسان كما هو مطلوب وحريات هو واهم، مستدركا بالقول إن هنالك بعض المظاهر الايجابية في البلاد ولكن هنالك انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية لاسيما حقوق النساء والأطفال، مشددا على أن الذين يتحدثون عن العراق كبلد ديمقراطي، يوجد ما يقارب ربع سكانه تحت خط الفقر، كما أن هنالك ٣ ملايين أرملة و٥ ملايين يتيم ومليون معوق، متسائلا هل هذه الديمقراطية؟.

وعن قرار الحكومة بحصر التظاهر في ملاعب كرة القدم علق الطاهر قائلا إن هنالك سعيا للجماهير لإثبات حقها طالما أن التظاهر سلمي وان المطالب العادلة، من حقها إن تتظاهر في جميع الأماكن ولا يجوز حصر التظاهر في ملاعب كرة القدم، وان الهدف من إجراءات الحكومة هذه، عرقلة الناس وحصار آرائهم وعرقلة إبداء الرأي.

بدوره قال احمد علي إبراهيم سكرتير المجلس العراقي للسلم والتضامن إن هذه الندوة تتضمن وجهة نظر الكاتب في ما يجري ليس على مستوى العراق انما المنطقة بجامعها وما حدث من تغيّرات وتطورات عديدة في الفترة الماضية، مؤكدا ان الوضع في العراق فيه شيء يختلف من حيث الجوهر عما يجري من تظاهرات احتجاجية في البلدان الأخرى، مبينا إن ما جرى في البلدان هي انتفاضات وثورات للشباب وتعبر عن حقبة تاريخية جديدة موجهة ضد أنظمة الحكم الاستبدادية والجمهوريات المتوارثة، وفي العراق بغض النظر عن الإشكالات يوجد نظام يعتمد آلية العمل الديمقراطي مما حدا بالشباب أن يعبروا عن وجهة نظرهم في تحسين الأوضاع والإصلاح السياسي بطريقة تختلف عن التظاهرات التي جرت في المنطقة، متابعا أن هنالك مؤشرات تتحدث عن إمكانية إجراء تغييرات محورية فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والخدمات.

بدوره اشار رئيس اتحاد الصناعات العراقية هاشم الاطرقجي إلى وجود انتهاكات كبيرة فيما يخص الحركة النقابية ومنظمات المجتمع المدني من قبل السلطة التنفيذية، موضحا أن هذه التظاهرات هي تعبير عن الانتهاكات التي تحصل في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني وفي مجال تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية.

ولفت انتباه "المدى" مجموعة من الشباب كانوا جالسين في نهاية القاعة وهم يتطلعون إلى الندوة وبأيديهم كاميرات تصور الحضور، ويتحدثون فيما بينهم عن أمور تبدو مهمة والتي تتعلق برغباتهم المستقبلية.

تعرفنا عليهم وتبين أنهم شباب التظاهرات التي تطالب بالإصلاح، موضحين أنهم طلاب جامعات فضلا عن ان لكل شخص منهم هواية فنية وثقافية، والكثير منهم من سكنة المحافظات لا سيما الجنوبية منها، شاءت الأقدار أن يتركوا مدنهم الأصلية بسبب سطوة القوى التي تدعي الدين أساسا لنهجها بعد إن منعت جميع أنواع الثقافة في هذه المدن.

والغريب في الأمر فأن الشباب تحدثوا عن تمويل ذاتي، فهم يجمعون المال فيما بينهم لإقامة نشاطاتهم الأدبية والفكرية والفنية وعرضها على العامة متحدين أعداء الثقافة وأعداء التطور الابداعي، منتقدين في الوقت نفسه دور الحكومة المركزية في هذا الأمر كونها وبحسب أقوالهم لـ"المدى" هي من تحفز التيارات الدينية المهيمنة على الحكومات المحلية في تقويض الحريات.

أول المتحدثين كان الشاعر علي الفريجي من محافظة البصرة وهو عضو نشاطات في اتحاد الطلبة العام قال ان كتم الحريات بات مسالة واضحة جدا، مشددا على وجود طغيان من قبل الحكومة المحلية في المحافظة من اجل تقويض الحريات.

ويتابع الفريجي والذي كان يتحدث بحرقة شديدة "انا طالب في الجامعة وصل التقييد الى حد الملابس التي يرتديها الشاب"، فضلا عن منع حفلات التعارف في بعض الجامعات، موضحا ان نظرة القوى المهينة على المشهد السياسي هناك إلى الشاعر بأنه شيء سلبي.

واكد الفريجي ان الشباب يعيش في البصرة بحالة مأساوية يرثى لها ولا يستطيع فعل أي شيء تجاه سطوة الأحزاب الحاكمة.

الفريجي والذي بدا متخوفا قليلا، أكد أن التهديدات التي تطول الشباب في المحافظة هي من منعتهم من قول كلمتهم وانتقاد السلطات هناك، متسائلا عما "اذا كان رئيس السلطة التنفيذية خرج أمام وسائل الإعلام وحث على تقييد الحريات فكيف بالشباب البصري الذي يعاني من ضغوط الأحزاب الدينية قول كلمته؟"

بدوره قال الفنان المسرحي إحسان البيروتي من محافظة ذي قار وهو يعمل بفرقة لكش الفنية والتي عمرها ما يقارب الثلاثون عاما، واصفا الحياة التي يعيشها الشباب العراقي بالدوامة التي ليس لها مخرج، موضحا أن الوسط الفني في محافظته بات شبه معدوم، وبالتالي فالحاجة باتت ملحة لإعادة الحياة الثقافية إلى محافظته كما كان في سبعينيات القرن الماضي.

واتهم البيروتي القوى السياسية النافذة في محافظته بطمس الهوية الثقافية فيها، معربا عن أسفه لعدم وجود أي منتدى أو مسرح في ذي قار ولا سينما، موضحا أن هذه الأمور كلها ممنوعة لانها بحسب نظرة الحكومة المحلية إساءة إلى الدين و "حرام".

وتابع البيروتي "إذا ما أردنا تقديم عمل فني فلا توجد في المحافظة شركات تنتج هذا العمل وبالتالي نعتمد على التمويل الذاتي ونعمل على جمع المبلغ بين الفرقة لكي ينجح هذا العمل"، مؤكدا انه بهذه الطريقة قدم عملا ثقافيا في قضاء الشطرة متحدين الجهات النافذة هناك، والعمل كان ينطوي على احتفال بقتل الشخصية السياسية السيئة.

حسين قاسم سكرتير اتحاد الطلبة العام في العراق قال إن الحركة الاحتجاجية في البلاد ليست بمعزل عن المنطقة لكن الأمر في العراق له خصوصية كونه بدا بالديمقراطية وان الحركات السابقة في محافظات البصرة والديوانية وحدثت فيها أعمال عنف من قبل الأجهزة الأمنية أسفرت عن سقوط ضحايا كانت هي المولد الأساس للتظاهرات لساحة التحرير.

وأضاف قاسم أن تضييق الحريات هو ما جعل الشباب يخرجون إلى ساحة التحرير، موضحا أن الشباب بدأوا يتجمعون في شارع المتنبي في يوم الحب ما بعدها للمطالبة برفع التقيد عن الحريات، مشددا على ان الشباب العراقي في حالة غضب شديدة، مستدركا بالقول انه في الأيام القليلة الماضية بدأت تتراجع هذه الحركات بسبب الوعود الحكومية التي شكك قاسم في مصداقيتها فضلا عن حالات الكبت والمنع والاعتقالات التي طالت المتظاهرين.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون